

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في تشاد لعام 2017

الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الدولة علمانية ويؤكد على الفصل بين الدين والدولة. يكفل الدستور حرية العقيدة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بناء على الديانة، ويحظر "الدعاية الطائفية" التي تقوض الوحدة الوطنية. استمرت الحكومة في الحظر الذي فرضته على كبرى الجمعيات السلفية ولكن ما زالت الأدلة السردية تشير إلى أن تطبيق هذا الحظر كان من الصعوبة بمكان. ما زال أتباع هذا المذهب التفسيري للإسلام يلتقون ويمارسون شعائرتهم الدينية في مساجدهم. كان كبار المسؤولين الحكوميين، ومن ضمنهم رئيس الجمهورية، يروجون للتسامح الديني في تصريحاتهم، وقد حذر الرئيس إدريس ديبي في خطاب ألقاه بشهر يونيو/ حزيران من أن التوترات بين الطوائف الإسلامية في البلاد لا تصب في مصلحة التعايش السلمي ويمكن أن تؤدي إلى التطرف العنيف.

استمر الزعماء الدينيون في رفع مستوى الوعي بمخاطر الهجمات الإرهابية والدعوة لبسط الأمن في أماكن العبادة. صرح الزعماء الدينيون، بمن فيهم الأمين العام للكنائس التشادية، والإرسالية الإنجيلية للتوافق، ورئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في تشاد، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بدعمهم العلني لتصريحات الرئيس الداعية إلى التسامح الديني.

استضاف السفير الأمريكي مأدبة إفطار للزعماء الدينيين ضمت ممثلي الطوائف الإسلامية وكنيسة الروم الكاثوليك والكنيسة البروتستانتية والطائفة البهائية ومسؤولين حكوميين. ناقش الحاضرون الحرية الدينية والتسامح. ثابر السفير وممثلو السفارة على إجراء حوار بشأن الحرية الدينية والتقوا بشكل منتظم مع الزعماء الدينيين، كما دعموا برامج التوعية مع زعماء دينيين مسلمين، ومن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والكنيسة البروتستانتية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة إلى أن تعداد السكان يبلغ حوالي 12,1 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2017). وفقاً لأحدث إحصاء للسكان في عام 2009، يبلغ عدد السكان المسلمين حوالي 58 بالمائة، والروم الكاثوليك 18 بالمائة، والبروتستانت 16 بالمائة، أما الباقون الذين تبلغ نسبتهم 8 بالمائة فيمارسون المعتقدات الدينية للشعوب الأصلية. يتبع معظم المسلمين الطريقة الصوفية التجانية، وهناك أقلية من المسلمين تتمسك بمعتقدات مرتبطة بالوهابية أو السلفية. أما معظم البروتستانت فهم أعضاء في الجماعات المسيحية الإنجيلية، وهناك أيضاً مجموعات صغيرة من البهائيين وشهود يهوه.

يدين معظم الشماليين بالإسلام، بينما يعتقد معظم الجنوبيين المسيحية أو ديانات الشعوب الأصلية؛ ويختلط التوزيع الديموغرافي الديني في المناطق الحضرية.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

التقرير الخاص بالحرية الدينية في العالم لعام 2016
وزارة الخارجية الأميركية. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الدولة علمانية ويؤكد الفصل بين الدين والدولة. يكفل الدستور حرية العقيدة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بناء على الديانة. يجوز تنظيم هذه الحقوق بموجب قانون، كما يجوز تقييدها فقط بموجب قانون لضمان الاحترام المتبادل لحقوق الغير ومراعاة "ضرورة" الحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة. يحظر الدستور "الدعاية الطائفية" التي تنتهك الوحدة الوطنية أو الطبيعة العلمانية للدولة.

وفقاً لأحكام القانون، يجب على جميع الجمعيات، الدينية أو غيرها، التسجيل لدى وزارة تنمية الأراضي والتخطيط العمراني والإسكان. يجب أيضاً على الجمعيات تقديم قائمة بجميع الأعضاء المؤسسين ومناصبهم في الجمعية، وسيرتهم الذاتية مع صور عن بطاقات الهوية الخاصة بهم، ومحاضر الاجتماعات الخاصة بالتأسيس، وخطاب إلى الوزير يطلب تسجيل الجمعية، والمصدر الرئيسي لدخل الجمعية، وعنوانها، ونسخة من اللوائح والإجراءات المعمول بها، والوثائق القانونية للجمعية. تحقق وزارة الأمن العام والهجرة في خلفية الأفراد لكل عضو مؤسس وتصدر تصريحاً مؤقتاً لمدة 6 شهور قابلة للتجديد لتمكين المنظمة من ممارسة نشاطاتها وذلك لحين إصدار الموافقة والتصريح النهائيين. إذا لم تسجل المنظمة لدى الوزارة، تُعتبر كياناً غير قانوني ولا يمكنها أن تفتح حسابات مصرفية أو إبرام أية تعاقدات رسمية؛ وقد ينتج عن ذلك أيضاً حظر تلك المنظمة، والتعرض للسجن لمدة تتراوح بين شهر إلى سنة، ودفع غرامة تتراوح بين 50,000 و 500,000 فرانك تشادي (88 إلى 880 دولار). لا يمنح التسجيل امتيازات ضريبية أو مزايا أخرى.

يُحظر ارتداء البرقع في جميع أراض البلاد بموجب مرسوم وزاري، وهو يُعرّف - وفقاً للمرسوم، بأنه أي رداء يُظهر العينين فقط، وينطبق ذلك أيضاً على النقاب.

ينص الدستور على علمانية التعليم الحكومي. تحظر الحكومة التعليم الديني في المدارس الحكومية ولكنها تسمح للطوائف الدينية بتشغيل مدارس خاصة.

أنشأت الحكومة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي يشرف على الأنشطة الدينية الإسلامية، بما في ذلك بعض مدارس اللغة العربية ومؤسسات التعليم العالي، ويمثل البلاد في المحافل الإسلامية الدولية. أتباع الجماعات الوهابية غير ممثلين رسماً بالمجلس، وهم محظورون من قبل الحكومة. يضطلع الإمام الأكبر لنجامينا، وهو إمام تختاره لجنة من شيوخ المسلمين وتعتمده الحكومة، بدور الرئيس الفعلي للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ويشرف على كبار الأئمة في كل أقاليم البلاد البالغ عددها 23 إقليمياً، وهو يتمتع بسلطة تقييد الجماعات الإسلامية ومنعها من التبشير الديني، وتنظيم محتويات الخطب الدينية في المساجد، والرقابة على أنشطة المنظمات الخيرية الإسلامية.

ينص الدستور على إلزامية الخدمة العسكرية ويحظر التذرع بالمعتقدات الدينية "لتحاشي الالتزام الذي تتطلبه المصلحة الوطنية"، إلا أن الحكومة لا تطبق نظام التجنيد الإجباري.

يضطلع مكتب مدير الشؤون الدينية والتقليدية، تحت إشراف وزارة تنمية الأراضي والتخطيط العمراني والإسكان، بالإشراف على الشؤون الدينية. المكتب مسؤول عن التوسط في النزاعات بين المجتمعات المحلية، وإصدار تقارير عن الممارسات الدينية، وتنسيق الحج إلى الأراض المقدسة، وضمان الحرية الدينية.

وفقاً للوائح المجلس الحكومي الذي يشرف على توزيع عائدات البترول، يتشارك القادة المسلمون والمسيحيون في منصب بالتناوب في مجلس الإدارة. يتم تولي المنصب لمدة ثلاث سنوات يجوز تجديدها مرة واحدة فقط.

تشاد طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية."

ممارسات الحكومة

ما زالت الحكومة تحظر الجماعة الوهابية، الا أن أتباع هذا المذهب ما زالوا يلتقون ويمارسون شعائرهم الدينية في مساجدهم.

استمرت الحكومة في حملتها التوعوية للجمهور والتي ظلت مستمرة لفترة طويلة في وسائل الإعلام القومية لإخطار الأفراد بحظر البرقع. لم تُجرى خلال العام محاكمات معروفة تتعلق بمخالفة الحظر.

صرح الرئيس ديبي، في يونيو/ حزيران عند الاحتفال بنهاية شهر رمضان المكرم، بأنه يجب أن تتبع جميع المساجد للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وأن المجلس سوف يشرف على جميع الأنشطة الإسلامية. أما المؤسسات التي لا تمثل لذلك فيمكن أن تتعرض للإغلاق.

لا زالت الحكومة تنشر قوات الأمن في أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية على حد سواء، وخصوصاً في يوم الجمعة حول المساجد ويوم الأحد حول الكنائس، بالإضافة إلى سائر المناسبات الدينية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

حذر الرئيس ديبي، في خطاب ألقاه بشهر يونيو/ حزيران، من أن التوترات بين الطوائف الإسلامية في البلاد يمكن أن تؤثر سلباً على التعايش السلمي ويمكن أن يتمخض عنها التطرف العنيف. أشار الخطاب كذلك إلى لجنة تقصي الحقائق التي اعتمدها الحكومة في عام 2016 والتي خلصت إلى أن التوترات بين الطوائف الإسلامية في البلاد كانت عالية وأن عدم وجود ممثل للسلفيين في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أمر يبعث على القلق.

في شهر سبتمبر/أيلول، تعرض موسى نجويدمباي للطعن حتى الموت في مسجد الرحمن في نجامينا. ذكرت تقارير إعلامية أن الضحية، وهو من أتباع المذهب الصوفي، كان على خلاف مع المصلين الوهابيين في المسجد قبل أن يتعرض للقتل. وقد ذكرت إحدى وسائل الإعلام أن إمام المسجد قد أمر بقتله، ولم يتم اعتقال أي مشتبهين بحلول نهاية العام.

خلال اليوم الوطني للصلاة والتعايش السلمي بين الأديان بتاريخ 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، صرح القادة الدينيين، ومن ضمنهم الأمين العام للكنائس التشادية والإرسالية الإنجيلية للتوافق، والأسقف العام لنجامينا، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بدعمهم لتصريحات الرئيس التي تدعو لتعزيز التسامح الديني.

استمر الزعماء الدينيون في رفع مستوى الوعي بمخاطر الهجمات الارهابية والدعوة للاستمرار في بسط مزيد من الأمن في أماكن العبادة.

يتكون المنتدى الإقليمي للحوار بين الأديان من ممثلي الكنائس الإنجيلية البروتستانتية، والكنيسة الكاثوليكية والمجتمع الإسلامي، وقد اجتمع في شهر فبراير/شباط بغرض تعزيز التسامح الديني ومكافحة التعصب. وقد أكد الممثلون مجدداً وبشكل علني على التزامهم بتنقيف الطوائف التي يمثلونها حول ضرورة التعايش السلمي.

في 6 يونيو/حزيران، خلال شهر رمضان، ناقش أعضاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها البلاد، والتعايش السلمي بين الأديان، والإرهاب العالمي. وقد تعهد الأعضاء بدعم ومساندة الحكومة في الكفاح ضد التطرف الديني وألقوا خطاباً توضح الغرض من حظر البرقع. استخدم المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ورايو القرآن الكريم رسائل إيجابية لتقوية المجتمعات المحلية ومواجهة التطرف الديني. استمر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في استخدام نفس الرسالة على مدار العام لرفع الوعي بأهمية مكافحة التطرف الديني.

بدأ رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في نجامينا، إدموند جينانجار، السعي لجمع أموال من مصادر غير حكومية لإعادة بناء الكاتدرائية الكاثوليكية في نجامينا بعد أن تعرضت للتدمير في عام 1980 أثناء الحرب الأهلية في البلاد. وقد صرح في شهر أغسطس/ آب "ليس دور الحكومة بناء كاتدرائية، لأننا نعيش في دولة علمانية"، وعبر عن اعتقاده بأن إعادة تشييد الكاتدرائية يرمز للتعايش السلمي بين الأديان في البلاد، حيث أن الكاتدرائية تبعد بضعة ياردات فقط من جامع الملك فيصل.

كان المسلمون والمسيحيون عادة ما يحضرون طقوس واحتفالات بعضهم البعض.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

استضاف السفير الأمريكي مأدبة إفطار حضرها أكثر من ستين من الزعماء الدينيين بمن فيهم ممثلين عن الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية، وممثلين عن المسلمين والبهائيين، ومسؤولين حكوميين. ناقش الحاضرون في مأدبة الإفطار الحرية الدينية والتسامح في البلاد. واجتمع مسئولو السفارة بانتظام مع الأئمة في الدورات التدريبية وورش العمل لتعزيز التسامح وحقوق الإنسان. اجتمع السفير وممثلو السفارة مع الإمام الأكبر وزعماء الطائفتين الكاثوليكية والبروتستانتية لمراقبة وتعزيز الحرية الدينية والتسامح أيضاً لمناقشة الجهود الرامية لمكافحة الخطاب المتطرف.

في سبتمبر/ أيلول، وفرت الحكومة الأمريكية تمويلاً إضافياً ودعمًا مستمرًا للمنظمة غير الحكومية "الفرص المتكافئة" والتي عملت بالتعاون مع الزعماء الدينيين من مختلف الأديان لتعزيز الخطاب المعتدل في المحطات الإذاعية المحلية. فضلاً عن ذلك، ألقى السفير الأمريكي خطاباً في شهر يوليو/تموز بمناسبة افتتاح محطة الإذاعة المحلية في كرال التي مولتها الحكومة الأمريكية لتعزيز الأصوات المعتدلة.